

المعيار الرابع: التعلم والتعليم

يجب أن تكون لدى الجامعة سياسات فعّالة لضمان أن جميع البرامج العلمية فيها تحقق المستويات العالية للتعلم والتعليم عند الموافقة الأولى عليها، ومن خلال متابعة الأداء وتقديم الخدمات المساندة على مستوى الجامعة. ويجب أن تكون نواتج (أو حصيلة) تعلم الطلبة محددة بدقة، ومتسقة مع متطلبات المؤهلات الوطنية، وذلك في جميع البرامج العلمية، أما في البرامج

المهنية فينبغي أن تتوافق نواتج التعلم أيضاً مع متطلبات التوظيف، أو ما تتطلبه ممارسة المهنة. ويجب أن يتم تقييم مستويات التعلم والتحقق منها من خلال عمليات ملائمة، وأن تتم مقارنتها بمعايير قياسية مرجعية خارجية مناسبة وذات مستوى رفيع. ويجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس مؤهلين بصورة مناسبة، ولديهم الخبرة اللازمة للقيام بمسؤولياتهم التدريسية، وأن

يطبقوا إستراتيجيات تدريسية ملائمة للنواتج التعليمية المختلفة، وأن يشتركوا في الأنشطة المناسبة لتحسين كفاءاتهم التدريسية. ويجب أن يتم تقييم جودة التدريس وفاعلية البرامج من خلال تقويمات الطلبة، ومن خلال استطلاعات آراء الخريجين وأصحاب الأعمال، مع أهمية استخدام الأدلة والنتائج المستخلصة من هذه المصادر أساساً لخطط التحسين. ويجب أن تكون المستويات المطلوبة في أقسام الطلاب وأقسام الطالبات متماثلة، ولا بد من توفير الموارد بشكل متكافئ في الشطرين، ويجب أن يتضمن التقييم بيانات مستقلة لكل من أقسام الطلاب وأقسام الطالبات.

في التقييم المؤسسي تحت معيار التعلم والتعليم ينبغي أن يُنظر بصورة شاملة في السياسات المؤسسية المتعلقة بضمان جودة البرامج تؤدي إلى التعرف على نقاط القوة والضعف في البرامج التي تقدمها الجامعة بشكل عام وتهدف إلى التحقق من عدم وجود تفاوت كبير بين البرامج من حيث الجودة. ولذلك ينبغي أن ينصبّ الاهتمام على فاعلية السياسات المؤسسية التي تضمن أن

جميع البرامج تتسم بجودة عالية. وأن يتم التحقق من وجود سياسات على المستوى المؤسسي لمراقبة الأداء ودعم عمليات التحسين. و يجب أن يحدد التقييم بشكل عام مدى وجوانب التشابه والاختلاف بين البرامج المختلفة من حيث الجودة.

ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

١ - المراقبة المؤسسية لجودة التعلم والتعليم:

يجب أن يكون لدى الجامعة نظاماً فعّالاً لضمان تحقيق مستويات عالية للتعلم والتعليم في جميع البرامج المقدمة، ولدعم تحسينها. ويجب أن تكون لدى الجامعة الإجراءات اللازمة للمراقبة ورفع التقارير التي تبين أن المتطلبات المنصوص عليها في معيار التعلم والتعليم تم تحقيقها في جميع البرامج التي تقدمها الجامعة. ويجب أن يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل الجامعة

للتعامل مع أية مشكلات تطرأ، ولتقديم الدعم للتحسينات من خلال إستراتيجيات عامة للمؤسسة، أو من خلال دعم المبادرات ضمن نطاق الوحدات التنظيمية التي تحتاج لمثل هذه المبادرات.

الأسئلة المحتملة:

١ - هل يتم إجراء تقييم شامل لجميع المقترحات الخاصة باستحداث برامج جديدة، أو تلك المتعلقة بإجراء تغييرات جوهرية في برامج قائمة، ومن ثم تتم الموافقة على هذه المقترحات من قبل المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة بناء على توصية من الجهة المسؤولة عن الشؤون الأكاديمية.

- ٢ - هل تطبق الجهة المسؤولة عن الشؤون الأكاديمية في الجامعة كافة متطلبات معيار التعلم والتعليم عند تقديم وتقويم البرامج الجديدة والبرامج التي تطرأ عليها تعديلات جوهرية. وأن يشمل تقويم هذه البرامج المتطلبات الخاصة بالحقل الدراسي المعني والمتطلبات الخاصة بخريجي التخصص في المملكة العربية السعودية.
- ٣ - هل توضع إرشادات توجيهية لتفويض صلاحيات مراجعة وإقرار مؤشرات الأداء وتقارير المقررات والبرامج. على سبيل المثال: يمكن أن تفوض إلى رئيس القسم مراجعة وإقرار التقارير والمؤشرات المتعلقة بمقررات القسم، وأن تفوض إلى لجنة على مستوى القسم مراجعة وإقرار التعديلات اليسيرة التي تهدف إلى تحديث المقررات. ويمكن أن تفوض إلى عميد الكلية مراجعة وإقرار التقارير الموجزة لمقررات الكلية، وأن تفوض إلى وكيل الجامعة للشؤون الأكاديمية، ولجنة الجودة، والجهة المسؤولة عن الشؤون الأكاديمية بالجامعة مراجعة وإقرار الملخص العام لتقارير البرامج والبيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء وإقرار التعديلات الجوهرية في البرامج.
- ٤ - هل توضع إرشادات توجيهية لتفويض صلاحيات الموافقة على تعديلات البرامج والمقررات، كأن يقوم المجلس الإداري الأعلى بتفويض بعض الصلاحيات على مستوى الأقسام على أن تبقى التوصية بالتغييرات الجوهرية من اختصاص الجهة المختصة في الجامعة تمهيداً للموافقة عليها. وعلى سبيل المثال: التعديلات التي تهدف إلى مواكبة البرامج للمستجدات في التخصص والاستجابة لتقارير تقويم البرامج والمقررات ينبغي أن يكتفى بإقرارها من قبل القسم المختص بتفويض من المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة لتحقيق المرونة وتسهيل الإجراءات. أما التعديلات الجوهرية فيجب أن تحول إلى الجهة المسؤولة عن الشؤون التعليمية في الجامعة لإقرارها.
- ٥ - هل تتم مراجعة البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسة لكل البرامج، على الأقل مرة في كل عام دراسي، من قبل كبار المسؤولين في الإدارة العليا عن الشؤون الأكاديمية في الجامعة، وكذلك من قبل اللجنة العامة للجودة في الجامعة، والجهة المسؤولة عن الشؤون التعليمية في الجامعة، مع أهمية أن يطلع المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة على تقرير عام حول أداء الجامعة.
- ٦ - هل تتحقق الجامعة من أن التقارير السنوية لجميع البرامج قد تم إعدادها ومراجعتها من قبل لجان الأقسام العلمية أو الكليات، وأنه تم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق التوصيات الواردة في تلك التقارير.
- ٧ - هل تتحقق الجامعة من أن عمليات التقويم الذاتي يتم القيام بها بصورة دورية (مثلاً: مرة كل سنتين أو ثلاث) لكل برنامج، باستخدام مقاييس التقويم الذاتي لبرامج التعليم العالي، وأن هناك تقاري ر تُعد حول هذه العمليات من قبل اللجنة العامة للجودة في الجامعة وغيرها من اللجان الأكاديمية ذات العلاقة.
- ٨ - هل يتم إعداد تقارير حول المستوى العام للجودة في البرامج على مستوى الجامعة كلها بصفة دورية (مرة كل ثلاث سنوات على سبيل المثال)؛ ليتم النظر فيها داخل الجامعة، بحيث تُشير إلى نقاط القوة والضعف المشتركة، ومستويات التفاوت المهمة في الجودة بين البرامج، والأقسام، والوحدات.
- ٩ - هل يتم الرد على تقارير الأقسام الموجهة للكليات، أو تقارير الأقسام، أو الكليات الموجهة إلى الإدارة المركزية (العليا) بصورة مناسبة، مع تقديم الإجابات المطلوبة عن أية تساؤلات أو مقترحات من قبل تلك الجهات.
- ١٠ - هل يتحمل كبير المسؤولين في الإدارة العليا عن الشؤون الأكاديمية بالجامعة بالتعاون مع لجنة الجودة في الجامعة والعمداء ورؤساء الأقسام مسؤولية تطوير وتطبيق إستراتيجيات خاصة للتحسين عند الحاجة للتعامل مع القضايا العامة التي تؤثر في البرامج في جميع نواحي الجامعة.

- ١١ - هل تتعاون الكليات والأقسام الأكاديمية في تنفيذ إستراتيجيات الجامعة العامة للتحسين، وتدعم المشاركة فيها، وأن تقوم بمبادرات إضافية للتعامل مع قضايا الجودة التي توجد في برامجهم الخاصة بهم.
- ١٢ - هل تتكافئ مستويات نواتج التعلم، والموارد المقدّمة (ويشمل ذلك: مصادر التعلم، والطاقت الإداري، والموارد اللازمة لإجراء البحوث) في كل الأقسام، وذلك في حال تقديم البرامج في أقسام مختلفة، ويشمل ذلك أقسام الطلبة، والطلبات، أو فروع الجامعة. وأن يتم توفير البيانات المستخدمة في عمليات التقييم ومؤشرات الأداء لكل قسم أو فرع على حدة بالإضافة إلى البيانات والمؤشرات العامة لكل برنامج بأكمله.

٢ - نواتج تعلم الطلبة:

يجب ان تكون مخرجات تعلم الطلبة المستهدفة متوافقة مع متطلبات المؤهلات الوطنية، ومع المعايير المقبولة في حقل التخصص المعني، ويشمل ذلك متطلبات المهن التي يتم إعداد الطلبة لممارستها. ويجب أن يتم التخطيط للبرنامج بشكل يضمن مشاركة كل مقرراته الدراسية في تحقيق نواتج تعلم البرنامج بصورة متسقة.

الأسئلة المحتملة:

- ١ - هل يتم تحديد مخرجات التعلم المستهدفة بعد دراسة آراء الخبراء الأكاديميين والمهنيين ذوي العلاقة.
- ٢ - هل تتوافق مخرجات التعلم المستهدفة مع متطلبات المؤهلات الوطنية.
- ٣ - هل تضع البرامج التي تؤدي إلى مؤهلات مهنية مخرجات تعلم تستوفي متطلبات الممارسة المهنية في المملكة العربية السعودية في حقل التخصص المعني. (وتتضمن هذه المتطلبات متطلبات الاعتماد الوطني، وتأخذ في الحسبان متطلبات الاعتماد العالمي لذلك المجال الدراسي، وأية أنظمة وطنية أو احتياجات إقليمية).
- ٤ - هل يتم تضمين أية خصائص طلابية تحددها الجامعة لخريجها ضمن نواتج التعلم المستهدفة وذلك في كل البرامج المقدمة، وتستخدم استراتيجيات التعليم وأساليب تقييم الطلبة المناسبة لها.
- ٥ - هل يتم استخدام آليات مناسبة خاصة بتقييم البرامج، ويشمل ذلك استطلاعات آراء الطلبة المتخرجين، وبيانات توظيف الخريجين وآراء جهات التوظيف، والأداء اللاحق للخريجين؛ وذلك لتوفير الأدلة والبراهين على مناسبة نواتج التعلم للأهداف ومدى تحققها.

٣ - عمليات تطوير البرامج:

يجب أن يتم تخطيط البرامج في شكل حزم متكاملة من الخبرات التعليمية، حيث تسهم كل المقررات - بطرق مخطط لها - في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة للبرنامج المعني.

الأسئلة المحتملة:

- ١ - هل توضع خطط تقديم البرامج وتقييمها في توصيفات البرامج، وذلك بصورة مفصلة، بحيث تشمل المعارف والمهارات المطلوب اكتسابها، إضافة إلى إستراتيجيات التعليم، وأساليب التقييم للتقدم التدريجي في التعلم، وذلك في جميع مجالات التعلم.
- ٢ - هل توضع خطط المقررات في توصيفات المقررات، بحيث تتضمن المعارف والمهارات التي يجب اكتسابها، إضافة إلى إستراتيجيات التدريس والتقييم المناسبة لمجالات التعلم التي سيتم التركيز عليها في كل مقرر.
- ٣ - هل يتم التنسيق بين المحتوى والإستراتيجيات التي وضعت في توصيفات المقررات، ويتم تطبيقها في الواقع؛ لضمان التقدم المتدرج والفعال للتعلم في جميع مجالات التعلم في كل البرامج.

- ٤ - هل تتضمن عملية التخطيط (للبرنامج) اتخاذ أي إجراء ضروري؛ لضمان أن لدى هيئة التدريس إماماً بالإستراتيجيات المحددة في توصيفات البرنامج والمقررات، وأنهم قادرون على استخدامها.
- ٥ - هل تتم مراقبة المجالات الأكاديمية أو المهنية أو كليهما، التي يُعدُّ الطلبة لها، بصورة مستمرة، مع اتخاذ التعديلات الضرورية في البرامج، وفي محتوى المقررات، وفي المراجع المقررة؛ لضمان استمرار مواءمتها لمتطلبات تلك المجالات وجودتها.
- ٦ - هل تستعين الجامعة بفرق استشارية دائمة في كافة البرامج المهنية، يشارك في عضويتها ممارسون متميزون في المهن والوظائف ذات العلاقة بالبرامج؛ للمتابعة ولتقديم المشورة حول محتوى البرامج وجودتها.
- ٧ - هل يتم تقييم مقترحات البرامج الجديدة أو التعديلات الجوهرية للبرامج، أو قبولها، أو رفضها، من قِبل اللجنة الأكاديمية العليا في الجامعة التعليمية، وذلك باستخدام المحكات التي تكفل إجراء مشاورات مناسبة ومفصلة في عملية التخطيط والقدرة على تنفيذ البرنامج بشكل فعّال.

٤ - عمليات تقييم البرامج ومراجعتها:

- يجب أن تتم عملية مراقبة جودة كل من البرامج عامةً، ومقررات البرامج، بانتظام، من خلال آليات مناسبة للتقييم، كما يجب تعديلها حسبما يتطلب الأمر مع إجراء عمليات مراجعة شاملة ودورية.

الأسئلة المحتملة:

- ١ - هل يتم تقييم المقررات والبرامج وإعداد تقارير عنها كل سنة، وتتضمن هذه التقارير معلومات كافية حول مدى فاعلية الإستراتيجيات التي خطط لها، ومدى تحقق نواتج التعلم المستهدفة.
- ٢ - هل يُحتفظ بتفاصيل التعديلات التي أجريت، والأسباب التي دعت إليها، في ملفات البرنامج والمقررات، وذلك عندما تتم هذه التعديلات نتيجة لعمليات التقييم.
- ٣ - هل يتم وضع مؤشرات للجودة تتضمن مقاييس لنواتج التعلم وأن يتم استخدامها، وذلك لجميع المقررات والبرامج.
- ٤ - هل يتم الاحتفاظ بسجلات معدلات إكمال الطلبة لجميع المقررات وللبرامج عامةً، وتوضع ضمن مؤشرات الجودة.
- ٥ - هل تتم مراجعة التقارير عن البرامج سنوياً من قِبل كبار المسؤولين في الإدارة العليا، ومن قِبل لجان الجودة في الجامعة.
- ٦ - هل يتم إنشاء نظم مركزية لتسجيل البيانات وتحليلها، وتكون خاصةً بإتمام المقررات، ومدى تقدم الطلبة في البرامج، ومعدلات إتمامهم لها، وتقويمات الطلبة للمقررات والبرامج. وأن يتم توزيع تلخيصات للبيانات، وبيانات المقارنة توزيعاً ألياً على الأقسام، والكليات، وكبار القيادات الإدارية، واللجان ذات العلاقة، وذلك مرة في كل عام على الأقل.
- ٧ - هل تتم مقارنة البيانات المتعلقة بمؤشرات جودة البرامج بجميع البرامج في الجامعة، وأن تُجرى كذلك مقارنة مرجعية خارجية مناسبة.
- ٨ - هل تُتخذ الإجراءات المناسبة لعمل التحسينات اللازمة عندما يتم الكشف عن مشكلات من خلال عمليات تقييم البرامج، سواء أكان ذلك على مستوى برنامج معين أم على المستوى المؤسسي، أم على مستوى الجامعة، حسبما هو مناسب.

- ٩ - هل يتم إجراء تقييم شامل لكل برنامج علمي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، إضافةً إلى التقييم السنوي .
وينبغي أن تُنشر السياسات والإجراءات اللازمة للقيام بعمليات إعادة التقييم هذه داخل الجامعة.
- ١٠ - أن تتضمن عمليات مراجعة البرامج الاستعانة بخبراء من القطاعات الصناعية والمهنية ذات العلاقة، إضافة إلى أعضاء هيئة تدريس ذوي خبرة من مؤسسات تعليمية أخرى.
- ١١ - هل تكون قد تمت الاستفادة- عند مراجعة تقييم البرامج -من آراء الطلبة والخريجين حول جودة البرنامج المعني، ويشمل ذلك مدى تحقق مخرجات التعلم المستهدفة، وذلك من خلال استطلاعات الرأي والمقابلات، ومن خلال المناقشات مع أعضاء هيئة التدريس ومع غيرهم من المستفيدين (ذوي العلاقة) مثل أرباب العمل.

٥ - تقييم الطلبة:

يجب أن تكون عمليات تقييم الطلبة مناسبة لنواتج التعلم المستهدفة، وأن يتم تطبيقها بفاعلية وعدالة مع التحقق المستقل من المستوى الذي تم تحقيقه.

الأسئلة المحتملة:

- ١ - هل تتناسب آليات تقييم أداء الطلبة مع أنماط التعلم المطلوبة.
- ٢ - هل توضح إجراءات تقييم الطلبة عند بداية تدريس المقررات.
- ٣ - هل تستخدم آليات مناسبة وصادقة ويمكن الاعتماد عليها، في البرامج في جميع نواحي الجامعة ؛ للتحقق من مستويات تحصل الطلبة مقارنة بالمعايير المرجعية ذات الصلة، سواء أكان على المستوى الداخلي أم الخارجي. وتكون مستويات العمل المطلوب لإعطاء التقديرات المختلفة متوافقة ولا تتغير بتغير الزمن، ومتكافئة في المقررات التي تقدم في البرنامج والكلية والجامعة كلها، ومتماثلة مع ما لدى مؤسسات أخرى مرموقة). قد تشمل ترتيبات التحقق من المستويات قياساتٍ مثل: مراجعة التصحيح لعينات عشوائية من أعمال الطلبة بواسطة هيئة تدريس من مؤسسات تعليمية أخرى، وإجراء مقارنات مستقلة لمستويات التحصيل التي حققها الطلبة مع مؤسسات أخرى مكافئة داخل المملكة وعلى المستوى الدولي).
- ٤ - هل تتم الاستعانة بجدول مواصفات الاختبار أو بأية وسائل أخرى عند تصحيح اختبارات الطلبة، وواجباتهم، ومشاريعهم؛ لضمان أن كل مجالات مخرجات تعليم الطلبة المخطط لها قد تمت تغطيتها.
- ٥ - هل تتخذ الترتيبات اللازمة داخل الجامعة لتدريب أعضاء هيئة التدريس في الجانبين النظري والعملي على تقييم الطلبة.
- ٦ - هل تتضمن السياسات والإجراءات الأعمال والأنشطة التي يمكن إتباعها للتعامل مع الحالات التي تكون فيها مستويات تحصيل الطلبة غير ملائمة أو قُيِّمت تقييماً غير متساوٍ.
- ٧ - هل يتم استخدام إجراءات فعّالة للتحقق من أن الأعمال التي يقدمها الطلبة هي من إنتاج الطلبة أنفسهم.
- ٨ - هل تعطى- بصفة فورية -تغذية راجعة للطلبة حول أدائهم ونتائج تقييمهم خلال كل فصل دراسي، وتكون مصحوبة بآليات للمساعدة عند الضرورة.
- ٩ - هل يتم تقييم أعمال الطلبة بعدالة وموضوعية.
- ١٠ - هل تكون محكات وعمليات التظلم الأكاديمي معروفة للطلبة، ويتم تطبيقها بكل إنصاف

٦ - المساعدات التعليمية للطلبة:

يجب أن تكون لدى الجامعة أنظمة فاعلة لمساعدة الطلبة على التعلم من خلال الإرشاد الأكاديمي، والمرافق الدراسية، ومن خلال متابعة التقدم الدراسي للطلبة، وتشجيع الطلبة ذوي الأداء العالي، وتقديم المساعدة للطلاب الذين يحتاجون إليها.

الأسئلة المحتملة:

- ١ - هل يحضر أعضاء هيئة التدريس في أوقات كافية ومحددة لتقديم المشورة والإرشاد المناسب للطلبة المنتظمين كلياً والمنتظمين جزئياً (هذا الأمر يجب التحقق منه فعلياً وعدم افتراض وجوده لمجرد وجود جداول زمنية مخصصة لذلك).
- ٢ - هل تكون مصادر التدريس (ويشمل ذلك: توفير الموظفين، ومصادر التعلم، والتجهيزات، والتدريب في العيادات أو في المواقع الميدانية الأخرى) كافية لضمان تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.
- ٣ - هل يتم تقويم فاعلية عمليات الإرشاد والتوجيه الأكاديمي من خلال استخدام الوسائل والبيانات الإلكترونية المتوافرة، مثل: تحليل زمن الاستجابة ونتائج تقويم الطلبة؛ وذلك في حال وجود إجراءات للإرشاد والتوجيه الأكاديمي للطلاب عن طريق الاتصالات الإلكترونية التي تشمل البريد الإلكتروني وغيره.
- ٤ - هل يتم تقديم دروس إضافية (خاصة) مناسبة لمساعدة الطلبة؛ لضمان فهمهم وقدراتهم على تطبيق ما يتعلمونه.
- ٥ - هل تتوافر آليات مناسبة لتهيئة الطلبة وإعدادهم للدراسة في بيئة التعلم العالي، مع الاهتمام بشكل خاص بإعدادهم للتكيف مع لغة التدريس، والتعلم الموجه ذاتياً، وبرامج التجسير (الانتقال) اللازمة للطلبة المحولين إلى الجامعة ولديهم ساعات معتمدة من دراستهم السابقة. وينبغي عدم احتساب الدراسات التحضيرية ضمن الساعات المعتمدة المطلوبة في البرامج.
- ٦ - هل تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان أن مهارات الطلبة اللغوية مناسبة، في حال كون لغة التدريس في أي برنامج غير اللغة العربية، وذلك عند بدء الطلبة في دراستهم. (هذا الأمر يمكن أن يتم من خلال التدريب اللغوي للطلبة قبل قبولهم في البرنامج، وينبغي أن تتم المقارنة المرجعية لمهارات اللغة المتوقعة- عند البدء في الدراسة- بتلك التي لدى المؤسسات التعليمية المرموقة، مع استهداف أن تكون مهارات اللغة مماثلة للحد الأدنى من متطلبات القبول للطلبة الأجانب في الجامعات بالدول التي تتبنى نفس لغة التدريس. وينبغي أن تتضمن عمليات المقارنة بالمعايير المرجعية، على الأقل، اختبار عينة ممثلة للطلبة على أحد الاختبارات المعترف بها في اللغة المعنية.)
- ٧ - هل تتحمل الجامعة التي تقدم برامج تعليمية مسؤولية فاعلية البرامج التحضيرية الضرورية لها، وذلك في حال تقديمها من قبل جهات أخرى غير الجامعة. كما تتحمل الجامعة مسؤولية ضمان تحقق المعايير المطلوبة للقبول. ويشمل ذلك البرامج التحضيرية في مجال لغة تدريس البرنامج أو أية مجالات أخرى من مجالات التعلم.
- ٨ - هل توجد أنظمة مستخدمة في كل برنامج تعليمي لمراقبة العبء الدراسي للطلبة وتنسيقه عبر المقررات.
- ٩ - هل يتوافر في الجامعة نظاماً لمتابعة مدى تقدم أداء الطلبة بشكل فردي، وأن تقدم المساعدة والإرشاد إلى أولئك الذين يواجهون صعوبات.
- ١٠ - هل تتابع معدلات التقدم الدراسي للطلبة من سنة إلى أخرى، ومعدلات إتمامهم البرنامج بنجاح، وتحلل؛ للتعرف على فئات الطلبة الذين قد يواجهون صعوبات وتقديم المساعدة لهم. أن ييتم توفير مرافق مناسبة للدراسية الفردية بشيكل يسمح بالخصوصية مع توفير معامل أو مراكز للحواسيب وغيرها من التجهيزات اللازمة.

- ١١ - هل يتوافر لدى هيئة التدريس الإلمام الكافي بأنواع المختلفة للخدمات المساندة المتوافرة للطلبة في الجامعة ، وأن يقوموا بإحالة الطلبة إلى مصادر الدعم المناسبة عند الحاجة إليها.
- ١٢ - هل تُقوِّم كفاية الترتيبات اللازمة لتقديم المساعدة للطلاب تقويماً دورياً من خلال عمليات تشمل التغذية الراجعة من الطلبة، دون الاقتصار عليها.

٧ - جودة التدريس:

يجب أن يكون التدريس على درجة عالية من الجودة، مع استخدام إستراتيجيات مناسبة للفئات المختلفة من المخرجات التعليمية.

الأسئلة المحتملة:

- ١ - هل تُقدم برامج فاعلة للتهيئة والتدريب لأعضاء هيئة التدريس الجدد، ومن يعملون بدوام جزئي، أو لفترة قصيرة في الجامعة). ولكي تكون فاعلة يجب أن تضمن هذه البرامج حصول أعضاء هيئة التدريس، على الأقل، على تصور عام لمخرجات التعلم المطلوبة ولإستراتيجيات التعليم والتقويم المُخطط لها ولتأثير مقرراتهم في البرنامج عامة).
- ٢ - هل تتناسب إستراتيجيات التدريس مع الأنواع المختلفة من مخرجات التعلم التي تستهدف البرامج تطويرها.
- ٣ - هل يتم الالتزام من قبل هيئة التدريس بإستراتيجيات التدريس والتقويم الواردة في توصيفات المقررات والبرامج، مع وجود المرونة الكافية لتحقيق احتياجات المجموعات المختلفة من الطلبة.
- ٤ - هل يتم إعلام الطلبة إعلاماً مقدماً كاملاً ، بمتطلبات المقررات من خلال توصيفات المقررات التي تتضمن المعارف والمهارات المستهدفة بالتطوير، والمتطلبات التي ينبغي أداؤها، وعمليات تقويم الطلبة.
- ٥ - هل يتوافق تدريس المقررات مع المفردات المعطاة للطلبة، ومع توصيفات المقررات.
- ٦ - هل تكون الكتب المقررة والمراجع حديثة، وتتضمن آخر التطورات في مجال الدراسة.
- ٧ - هل تتوافر الكتب المقررة وغيرها من المتطلبات الأخرى بكميات كافية قبل بدء الدراسة.
- ٨ - هل يتم توضيح متطلبات حضور الطلبة في المقررات، ويلتزمون بالحضور، كما تتم مراقبة مدى التزامهم بذلك.
- ٩ - هل تُستخدم نظم فعالة لتقويم المقررات والتدريس، ومن ذلك استطلاعات آراء الطلبة، دون الاقتصار عليها وحدها.
- ١٠ - هل يتم، بانتظام تقويم فاعلية إستراتيجيات التعليم المختلفة المستخدمة التي خطط لها من قبل في تحقيق مخرجات التعلم المختلفة، وأن يتم إجراء التعديلات المناسبة عليها في ضوء ما يتوافر من الأدلة والبراهين حول فاعلية تلك الإستراتيجيات.
- ١١ - هل يتم تزويد القائمين على إدارة كل برنامج (رئيس القسم، أو غيره من المسؤولين) بتقارير عن تدريس كل مقرر من مقررات البرنامج، على أن تشمل هذه التقارير على تفاصيل حول محتويات المقرر التي خطط لها ولم يتم تدريسها، وعلى أية صعوبات وُجدت عند استخدام إستراتيجيات التدريس التي خطط لها.
- ١٢ - هل يتم إجراء التعديلات المناسبة على خطط تدريس المقررات، إذا لزم الأمر، بناء على ما تظهره تقارير المقررات.

٨ - دعم التحسين في جودة التدريس:

يجب على الجامعة تطبيق إستراتيجيات مناسبة؛ لدعم التحسين المستمر في جودة التدريس.

الأسئلة المحتملة:

- ١ - هل يتوافر في الجامعة برامج تدريبية في مهارات التدريس لجميع أعضاء هيئة التدريس، سواء أكانوا من الجدد أم من المستمرين من سنوات سابقة، ويشمل ذلك الذين يكفون نصاباً تدريسياً بدوام جزئي.
- ٢ - هل تتضمن البرامج التدريبية في مجال التعليم الاستخدام الفعال للتقنية الجديدة والمتطورة.
- ٣ - هل تتوافر فرص كافية للتنمية المهنية والأكاديمية الإضافية لعضو هيئة التدريس، مع تقديم مساعدات خاصة لأي من أولئك الذين يواجهون صعوبات.
- ٤ - هل تتم مراقبة مدى مشاركة عضو هيئة التدريس في أنشطة التطوير المهني لتحسين جودة أدائهم التدريسي.
- ٥ - هل يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تطوير الإستراتيجيات المناسبة لتحسين أدائهم التدريسي، وعلى الاحتفاظ بملفات توثيقية تحتوي على الأدلة والبراهين الخاصة بعمليات التقييم وإستراتيجيات التحسين التي يقومون بها.
- ٦ - هل يتم الاعتراف والتقدير الرسمي للأداء المتميز في التدريس، مع تشجيع الإبداع والابتكار.
- ٧ - هل تشمل إستراتيجيات تحسين جودة التعليم تحسين جودة المواد التعليمية المساعدة وإستراتيجيات التعليم التي تتضمنها.

٩ - مؤهلات أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم:

يجب أن يكون لدى هيئة التدريس المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمهامهم التدريسية.

ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق الجامعة للممارسات التالية:

- ١ - هل يتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس المؤهلات والخبرات المناسبة للمقررات التي يدرسونها (تتطلب برامج المرحلة الجامعية والماجستير- عادة - أن تكون المؤهلات الأكاديمية في التخصص للقائمين بالتدريس أعلى بمستوى واحد- على الأقل - من المستوى الذي يدرسون فيه).
- ٢ - في حال الاستعانة بهيئة تدريس بدوام جزئي ينبغي أن تتكون هيئة التدريس من نسبة متوازنة من الذين يعملون بنظام الدوام الكامل وأولئك الذين يعملون بنظام الدوام الجزئي (قاعدة عامة: ينبغي ألا تقل نسبة هيئة التدريس من الذين يعملون بنظام الدوام الكامل عن 75 %).
- ٣ - هل يشارك جميع أفراد هيئة التدريس باستمرار في أنشطة أكاديمية تضمن درايتهم بأحدث التطورات في حقول تخصصاتهم وقدرتهم على تمكين الطلبة من استيعابها خلال تعلمهم.
- ٤ - هل يشارك أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل ويدرسون مقررات في الدراسات العليا في الأنشطة العلمية والبحثية في مجالات تخصصاتهم التي يدرسونها.
- ٥ - هل يضم فريق التدريس في البرامج المهنية بعض المهنيين المتخصصين من ذوي الخبرة والمهارة العالية في هذه المجالات.

١٠ - أنشطة الخبرة الميدانية:

- يجب - في البرامج التي تشمل أنشطة للخبرة الميدانية - أن يتم التخطيط لهذه الأنشطة وتطبيقها بوصفها من المكونات المكتملة للبرنامج، وأن تحدد لها مخرجات تعلم، وأن يُعدَّ المشرفون على التدريب ضمن فرق التدريس، ويتم تنفيذ التقييم المناسب والإستراتيجيات المناسبة لتحسين الخبرة الميدانية (تتضمن الخبرة الميدانية كل الأنشطة المبنية على العمل، مثل: مدة الامتياز،

والتدريب التعاوني، والتطبيقات العملية، والتدريب في أماكن العمل الطبية، أو غيرها من الأنشطة في أي عمل أو ممارسة طبية تحت إشراف موظفين يعملون في تلك الأعمال أو المواقع المهنية).

الأسئلة المحتملة:

- ١ - هل يتم تحديد مخرجات التعلم المستهدفة من الخبرة الميدانية بشكل دقيق، وذلك في البرامج التي تشمل خبرات ميدانية، كما يتم اتخاذ الخطوات الفعالة لضمان فهم الطلبة والمشرفين على تدريبهم في الميدان لمخرجات التعلم والإستراتيجيات المتبعة لتطوير ذلك التعلم.
- ٢ - هل يتم إطلاع المشرفين الميدانيين في المواقع إطلاعاً دقيقاً، علي طبيعة المهام الموكلة إليهم، وعلى علاقة أنشطة الخبرة الميدانية بالبرنامج عامة.
- ٣ - هل يقوم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بزيارات ميدانية لأماكن التدريب للقيام بالمقابلات والاستشارات مع الطلبة ومع المشرفين الميدانيين وذلك لمرات عديدة بما يكفي لتوفير الإشراف والدعم (وعادة لا تقل عن مرتين خلال نشاط الخبرة الميدانية)
- ٤ - هل تتم تهيئة الطلبة تهيئة كاملة للمشاركة في أنشطة الخبرة الميدانية من خلال اللقاءات التعريفية والمواد التوضيحية.
- ٥ - هل يكلف الطلبة بإعداد تقارير عن خبراتهم الميدانية بحيث تتناسب مع طبيعة الأنشطة ونواتج التعلم المتوقعة.
- ٦ - هل يُرتب عقد لقاءات أو محاضرات للمتابعة، يتمكن الطلبة فيها من إبداء آرائهم حول خبراتهم الميدانية واستخلاص النتائج العامة منها، وربطها بالدراسات التي أخذت سابقاً، وتطبيق تلك الخبرات على المواقف التي يمكن مواجهتها مستقبلاً عند التحاقهم بالوظائف بعد تخرجهم.
- ٧ - هل يتم اختيار أماكن الخبرة الميدانية التي لديها القدرة على تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة ويتم تقويم فاعليتها في تطوير ذلك التعلم.
- ٨ - هل يتم تحديد محكات تقويم أداء الطلبة وتفسيرها بشكل دقيق، وتوضع إجراءات محددة للتوفيق بين الآراء المختلفة، وذلك في الحالات التي يشترك فيها مشرفو التدريب في الميدان مع هيئة التدريس بالجامعة في تقويمات الطلبة.
- ٩ - هل تتاح الفرصة لتقويم أنشطة الخبرة الميدانية بواسطة الطلبة أنفسهم، وبواسطة مشرفي التدريب في الميدان، وأعضاء هيئة التدريس من الجامعة، وتتم الاستفادة من نتائج تلك التقويمات عند التخطيط لاحقاً.
- ١٠ - هل يشمل الإعداد لأنشطة الخبرة الميدانية تقويماً دقيقاً للمخاطر التي قد يتعرض لها أي طرف من الأطراف المشتركة، وأن يتم وضع خطط لتمكين المعنيين من التعرف على تلك المخاطر وأساليب تقليص احتمالات وقوعها وطرق التعامل معها عند وقوعها.

١١ - ترتيبات الشراكة مع مؤسسات أخرى:

في الحالات التي تقوم فيها الجامعة المحلية بطرح برامج تعليمية من خلال ترتيبات للشراكة (أو التوأمة) مع مؤسسة أخرى يجب أن تكون هذه الترتيبات محددة بوضوح، ومرخصة وفق قوانين المملكة العربية السعودية، وقابلة للتنفيذ وفق القوانين المحلية، ويجب أن تلبى كافة متطلبات طرح البرامج العلمية في المملكة. ويجب ألا تُستخدم البرامج أو المقررات التعليمية التي تقدمها المؤسسات التعليمية العالمية، ويشمل ذلك التعلم الإلكتروني أو غيره من برامج أو مقررات التعليم عن بعد إلا إذا كانت معتمدة أو مضمونة الجودة وتمت الموافقة عليها من قبل وكالة لضمان الجودة التعليمية ذات صلة بالتخصص ومصرح لها من الحكومة في بلد المنشأ. وبعد أن يتم تكييف هذه البرامج

حسب الحاجة لتناسب احتياجات الطلبة في المملكة و لتفي بالمتطلبات المعمول بها في المملكة بغض النظر عن المكان الذي صُممت فيه والجهة التي صممتها.

وفي الحالات التي تُقدم فيها الجامعة برنامجاً تستخدم فيه مواد تعليمية وضعتها مؤسسة أخرى يجب أن تتحمل الجامعة التي تمنح الشهادة الأكاديمية المسؤولية الكاملة عن جودة جمع جوانب البرنامج ويشمل في ذلك المواد المستخدمة، والتعليم، وغير ذلك من الخدمات المقدمة.

الأسئلة المحتملة:

- ١ - هل تحصل الجامعة الوطنية على التراخيص اللازمة ويتم تحديد مسؤوليات كل من الجامعة المحلية والجامعة المشاركة - بوضوح - من خلال اتفاقيات رسمية لاتتعارض مع أنظمة المملكة العربية السعودية.
- ٢ - هل تتم مراجعة فعالية ترتيبات الشراكة (التوأمة) دورياً.
- ٣ - هل تتم عمليات النقاش والتشاور حول متطلبات المقررات والبرامج بشكل كافٍ ومناسب، وأن توجد آليات فعّالة للتشاور المستمر حول القضايا المستجدة.
- ٤ - هل يقوم بعض أعضاء هيئة التدريس من الجامعة المشاركة ممن هم على دراية بمحتوى المقررات التي يتم تقديمها من خلال ترتيبات الشراكة بزيارة الجامعة المحلية بانتظام للتشاور حول تفاصيل المقررات ومعايير تقييم الطلبة.
- ٥ - أن تستخدم الجامعة المحلية إجراءات للتأكد من أن عمليات التقييم النهائية تكتمل عاجلاً ، وأن النتائج تتاح للطلبة خلال الوقت المحدد وفقاً للوائح في المملكة العربية السعودية، وذلك في حال الترتيبات التي تتطلب تقييم أعمال الطلبة بالمشاركة بين المؤسستين الوطنية والعالمية.
- ٦ - أن تتوافق المقررات والواجبات والاختبارات مع البيئة المحلية، ويتم تجنب استخدام التعبيرات غير المألوفة، وتستخدم الأمثلة والتوضيحات ذات العلاقة بالبيئة المحلية التي تقدم فيها البرامج، وذلك في حيال كيون البيرامج مبنية على بيرامج أعدتها مؤسسة تعليمية مشاركة. وقد يتطلب ذلك مواد تعليمية معدلة أو تكميلة أو كليهما، إضافة إلى دروس إضافية (خاصة)؛ للمساعدة في تطبيق التعلم على البيئة المحلية.
- ٧ - هل تتفق البرامج والمقررات مع متطلبات المؤهلات الوطنية في المملكة العربية السعودية، وأن تتضمن البرامج الفنية أو المهنية اللوائح والنظم التي تتفق مع بيئة المملكة العربية السعودية.
- ٨ - هل تقوم الجامعة المحلية - في حالة تقديم المقررات التي تنفذ عن طريق الجامعة المشاركة - باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن أن مستويات تحصيل الطلبة تساوي على الأقل تلك المستويات المتحققة في أماكن أخرى، سواء أكانت من قبل الجامعة المشاركة أم من قبل مؤسسات تعليمية مناسبة تم اختيارها للمقارنة المرجعية.
- ٩ - هل يتم توفير معلومات كاملة مسبقاً عن أنظمة ولوائح الوزارة ذات الصلة، ومتطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي الخاصة بمتطلبات المؤهلات الوطنية، ومتطلبات توصيف البرامج والمقررات وتقاريرها، في حال دعوة مؤسسة تعليمية عالمية لتقديم مقررات أو للمساعدة في تطوير البرامج لاستخدامها في المملكة العربية السعودية.

الأدلة ومؤشرات الأداء:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين على جودة التعلم والتعليم من التقديرات التي يقدمها الطلبة، والخريجون، وأرباب العمل عن جودة البرامج، ومن إحصاءات إتمام المقررات والبرامج، ونتائج توظيف الخريجين، ونسب الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، وإحصاءات مؤهلات أعضاء هيئة التدريس. ويمكن أن تشمل المصادر المهمة للأدلة على نصائح الخبراء المستقلين

حول ملاءمة إستراتيجيات التدريس وأساليب التقويم المستخدمة لمجالات التعلم المختلفة الواردة في متطلبات المؤهلات الوطنية. وينبغي أن تتوافر أدلة حول نتائج المقارنة المرجعية لمعايير مخرجات التعلم مع المعايير المرجعية الخارجية المناسبة. ويمكن أن يتم ذلك بعدة طرق مختلفة، من بينها مراجعة التصحيح لعينات من أعمال الطلبة، والتقييمات المستقلة لمستوى أسئلة

الاختبارات وإجابات الطلبة عنها.

ويتطلب اختيار مؤشرات الأداء لجودة التعلم والتعليم استخدام البيانات في شكل يمكن حسابه كمياً واستخدامه في إجراء المقارنات بين جميع برامج الجامعة، والمقارنات مع مؤسسات أخرى، ومع الأداء السابق.